الفصل الرابع

المصادر الإحصائية للسكان

من الواضح أن الدراسات السكانية تعتمد اعتماداً كلياً على الأرقام الإحصائية ، ومما لا شك فيه أن التحديد العددى للسكان عرف منذ القديم، ولكنه لم يكن فى كل الحالات وفى مختلف المجتمعات بدرجة واحدة من الشمول والعموم من ناحية ، كما أنه لم يكن بأى حال من الدقة العلمية إلا بعد أن تقدمت مناهج البحوث الإحصائية تقدماً كبيراً فى الآونة المعاصرة ولذلك فإنه يميز عادة بين المصادر الاحصائية الديموجرافية التى بنيت على التقديرات الاجتهادية والتى لم تعتمد على الطرق العلمية السليمة لاجراء التعدادات ، وبين تلك التى ترتكز على أسس علمية ، وشبه علمية و يظهر هذا الفرق واضحاً إذا نحن قارنا التعدادات السكانية التى أجريت فى الإقليم الجنوبى مثلا فى فترة ما قبل التعداد ، والتى أجريت بعده ، فمن الطائفة الأولى ، تلك الاحصائيات التقديرية التى أجريت لتعداد سكان مصر فى أثناء الحملة الفرنسية عليها من (١٧٩٨ — ١٧٩٩) ، وكانت هذه التقديرات تعتمد على أساس الضرائب التى تجبى من عامة الشعب ، بمعنى أن السجلات المودعة فى الدوائر الحكومية كانت هى المصدر المباشر للإحصاءات التقديرية فى تلك الفترة

ومما يذكر بصدد تلك التعدادات فى تلك الآونة — أن جومارد Gumart أحد العلماء الفرنسيين الذين رافقوا نابليون بونابرت فى الحملة الفرنسية على مصر قد قام بإجراء تعداد للسكان على أساس اختيار مديرية المنيا ، كنموذج إحصائى ، لعدد السكان فى القطر بأجمعه ، فقام بإحصاء عدد سكانها ووصل إلى أن كثافة السكان بالمنطقة ٢١٥ شخصاً فى الميل المربع ثم ضرب الرقم القياسى فى مساحة القطر ، فتوصل إلى أن عدد

سكان الريف بلغوا ٢٫٠٧٦٫٠٠٠ ، وأضاف إلى ذلك العدد الاحصاء التقديرى لسكان المدن والعرب . فكان مجموع تعداد السكان فى مصر فى ذلك الحين على حسب طريقته ٢٫٥١٠٫٠٠٠ .

ومن هذا النوع أيضاً من الاحصائيات والتعدادات الاجتهادية ما قام به محمد على (١٨٠٥ — ١٨٤٩) ، من محاولتين لتعداد سكان مصر كانت المحاولة الأولى عام ١٨٢١ وكان تقدير السكان ٢٫٥٠٦٫٤٠٠ وقد بنى هذا التقدير على أساس إحصاء عدد المنازل دون الرجوع إلى السكان أنفسهم وذلك باعتبار أن المنزل الواحد فى ذلك الوقت كان يسكنه خمسة أفراد فى المتوسط . وأما عن محاولته الثانية لتعداد سكان مصر فكانت عام ١٨٤٦ وقد قدر عدد السكان بمقدار ٤,٤٧٦,٤٤٠ . وظاهر أن هناك فرقا كبيرا بين التعدادين، الأمر الذى يستخلص منه أن التعداد الأول لم يكن دقيقا وربما كان ذلك راجعا إلى موقف الشعب المصرى نفسه منه ، لأنه كان يدرك أن الغرض الأساسى من تعداد السكان كانت رغبته فى فرض ضرائب جديدة على الشعب ومعرفة حصيلة هذه الضرائب للصرف منها على جيوشه ومشروعاته الحربية ، وكان الشعب بطبيعة الحال يحاول التهرب من دفع الضرائب ومن التسخير لخدمة أغراضه الشخصية .

يقابل تلك التعدادات التقديرية الأجتهادية ، تعدادات رسمية حكومية يمكن أن تعتبر المصدر الرئيسى لأى دراسة ديموجرافية . سليمة فى شتى أنحاء العالم ، وقد أجرى أول تعداد رسمى للسكان فى إنجلترا سنة ١٨٠١ ثم تلتها بلاد شبه جزيرة إسكندیناوه والمناطق الشرقية من كندا التى أجريت فيها عمليات التعداد فى أواسط القرن ١٨ ، أما بقية القارة الأوربية فقد بدىء فى إجراء تعداد السكان بها فى النصف الأخير من القرن ١٩ .

وقد أجرى فى الأقليم المصرى التعداد الأول لسكانها سنة ١٨٨٢ ، وهى

نفس السنة التى حدث فيها الاحتلال البريطانى ، ولذا نجد أنه بالرغم من تطبيق الأسس الإحصائية السليمة على تعداد السكان فى تلك السنة إلا أن عدد السكان كان أقل مما كان منتظراً ، لأن عملية التعداد نفسها حدثت فى أعقاب الثورة العرابية ، عندما كانت تسود البلاد الاضطرابات ، بالإضافة إلى أن الاحتلال البريطانى كان له دخل مباشر لتهرب السكان من قيد أسمائهم فى السجلات خوفا من الالتحاق بالخدمة العسكرية فى تلك الفترة ، وهناك عامل آخر أدى إلى جعل مقدار سكان سنة ١٨٨٢ أقل من الواقع . . هذا العامل هو عدم تشجيع العناصر البدوية على تقييد أسمائهم فى سجلات التعداد ، ومما يؤيد هذا الرأى أن تقدير السكان الذى أجرى فى عهد « محمد على » سنة ١٨٤٦ كان يزيد ٤٥٪ عن تعداد سنة ١٨٨٢ ، مع أنه لم يحدث بين هاتين الفترتين وباء أو أمراض أودت بحياة كثير من السكان ، كما أنه لم تحدث هجرات خارجية .

وقد أجرى التعداد الثانى فى مصر سنة ١٨٩٧ أى بعد ١٥ سنة من الأول . . ثم استمرت التعدادات المصرية تجرى كل عشر سنوات ، وكان آخر تعداد رسمى لسكان الاقليم المصرى هو سنة ١٩٤٧ .

وفى انجلترا أجرى تعدادها الأول سنة ١٨٠١ واستمر بعد ذلك كل ١٠ سنوات . وقد تنقطع عملية التعداد فى سنين الحرب والاضطرابات ، كما حدث أثناء الحرب الثانية ، فقد كان المفروض إجراء التعداد فى انجلترا سنة ١٩٣١ وقد أرجئت هذه العملية إلى سنة ١٩٥١ .

وبالرغم من شيوع الأخذ بفكرة إجراء التعداد كل عشر سنوات فى دول العالم ، إلا أننا نلاحظ أن الكثير من الدول لم تجر بها عمليات التعداد على الأسس الإحصائية مثل الحبشة ، والمملكة العربية السعودية والجمهورية السودانية ، ولهذا نجد أن أى دراسة ديموجرافية لمثل هذه البلاد ستكون بعيدة عن الدقة ، ولا مناص من الالتجاء إلى التقديرات التى تقوم بها

الحكومات على أساس سجلات الضرائب ، أو ما يقوم بها بعض الباحثين بوسائلهم الخاصة .

ولكن من حسن الحظ أن الهيئات الدولية أولت أمثال هذه البلاد رعايتها واهتمامها بالدراسة الديموجرافية ، وتولت فى كثير من الأحيان مهمة تقدير عدد سكانها .

ويمكننا أن نضيف إلى هذا ، أن دقة التعدادات تتفاوت تفاوتا كبيراً دولة إلى أخرى ، لأن دقة الأحصاء تتوقف على عوامل كثيرة ، منها توفر الخبرة الإحصائية لدى الموظفين القائمين بعملية التعداد ، كذلك يتوقف نجاح الإحصاء على مدى الوعى الاجتماعى لدى أفراد المجتمع الذى يجرى فيه التعداد . ولا شك أن توفر وسائل التواصل وسبل المواصلات يعتبر من العوامل الأساسية لإعداد الرأى العام لقبول عملية التعداد .

الإحصاءات الحيوية

يقصد بالإحصاءات الحيوية تلك الإحصاءات التى تضم معدلات المواليد والوفيات ، وتقسيم السكان على أساس النوع ذكوراً وإناثاً . . الخ .

وقد بدىء فى إجراء الإحصاءات الحيوية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ أواسط القرن ١٩ ، وتتفاوت دقة هذه الإحصاءات من دولة إلى أخرى . ففى مصر مثلا وجدت ظاهرة واضحة كانت تحول دون تسجيل المواليد الذكور خوفاً من الخدمة العسكرية ، وقد تلافت الحكومة هذه العقبة بتشريعات خاصة . كما أن تسجيل الوفيات كان لا يتم فى القرى البعيدة عن مكاتب الصحة ، لكل هذا نجد أن الإحصاءات الحيوية فى مصر كان ينقصها الكثير من عوامل الدقة التى توفرت لها الآن بفضل اهتمام أولى الأمر ، والاقتناع بأهمية الإحصاء .

غير أننا نلمس بمزيد من الأسف أن كثيراً من قطاعات الأمة العربية لم تعن العناية المرجوة بهذه الإحصاءات الحيوية

الإحصاءات الديموجرافية الدولية

ونعنى بها تلك الإحصاءات التى تصدرها هيئات دولية ، كهيئة الأمم المتحدة التى تصدر مجلداً سنوياً يضم إحصاءات خاصة بسكان العالم ، واسمه Demographic year Book

وقد بدأت هيئة الأمم فى إصدار هذا المجلد منذ سنة ١٩٤٨ ، كما أنها أصدرت أيضاً كتاباً هاماً يعتبر الأول من نوعه ، ويختص بتوضيح طرق التعدادات فى جميع جهات العالم ، واسم هذا الكتاب « طرق التعداد السكانى » Population Census Methods . وقد صدر فى نيويورك سنة ١٩٥١ .

ومن الهيئات الأخرى التى تهتم بجمع الكثير من الإحصاءات الخاصة بالدراسات الديموجرافية « مكتب العمل الدولى » ومقره مدينة « جنيف » فى سويسرا ، ويقوم بإعداد نشرات خاصة بعدد العمال الزراعيين والصناعيين فى جهات العالم ، والإحصاءات التى يصدرها هذا المكتب لها قيمة خاصة فى دراسة التركيب الحرفى للسكان .

وهناك هيئة دولية للإحصاء مقرها « باريس » تعتمد إلى حد كبير على التعدادات الحكومية الرسمية التى تجرى فى دول العالم .

دراسات مونوجرافية إحصائية

وتتألف هذه الدراسات من مجموعة التحقيقات التى تجرى فى كثير من دول العالم والتى ترتبط بوضع سياسة خاصة فى الحرب والسلم على السواء ، وتقوم بمثل هذه الدراسات عادة لجان خاصة تضم المختصين فى الدراسات

السكانية والإحصائية . وتقوم تلك اللجان بوضع تقارير مفصلة عن أحوال السكان . كما تقوم بوضع سياسة سكانية للدولة التابعة لها ، ويقصد بالسياسة السكانية ، السياسة التى تهدف إلى إيجاد نوع من التوازن بين توزيع السكان وتوزيع موارد الثروة ، ومن أمثلتها اللجان التى توجد فى انجلترا والتى تعرف فيها باسم « اللجنة الملكية للسكان » ومثل « لجنة مصادر الثروة القومية فى الولايات المتحدة الأمريكية » وهذه اللجنة الأخيرة تجتمع سنوياً وتنظر فى المشكلات السياسية والاقتصادية التى تنشأ بين السكان وموارد الثروة .

ونجد فى انجلترا بالإضافة إلى اللجنة الملكية للسكان لجنة أخرى شكلت سنة ١٩٣٩ ، وقد مارست عملها ممارسة فعالة خلال سنوات الحرب ، فهى التى اختصت بإصدار تعداد خاص بالعائلات البريطانية فقامت بحصر العائلات وعدد الأفراد الذين تتكون منهم كل عائلة ، وذلك لحل مشكلة السكن .

وأساس هذه المشكلة ، هى الظاهرة الاجتماعية العالمية التى تعرف بالهجرة من الريف إلى المدن ، وبسببها تضخم عدد السكان فى المدن وأصبحت مشكلة السكن من المشاكل الرئيسية الهامة .

ومن المصادر الإحصائية التى لها قيمتها ، التعدادات الخاصة بالإنتاج ، ومن أمثلتها التعداد الصناعى والزراعى فى الإقليم المصرى ، والتعداد الأخير « الزراعى » له قيمة كبيرة فى الدراسة الديموجرافية فى مصر ، وذلك لأن الزراعة لا زالت تمثل الأساس الأول للاقتصاد القومى ، وقد أجرى أول تعداد زراعى فى مصر سنة ١٩٢٩ ، والتعدادات الزراعية فى مصر هى الأخرى من النوع العشرى ، أى التى تجرى كل ١٠ سنوات . هذا وبعد أن أنشئت وزارة الصناعة بالجمهورية العربية المتحدة ، قامت هذه الوزارة بإجراء أول تعداد صناعى فى عام ١٩٥٨ .

ويمكننا أن نضيف إلى تلك المصادر ، الدراسات الفردية التى يقوم بها

أفراد ، والتى يمكن أن نعتبرها بحوثاً ديموجرافية مونوجرافية فى مناطق ضيقة المساحة ، وتعتمد مثل هذه البحوث على طريقة تعرف باسم « طريقة العينة » . إذ هناك طريقتان للتعداد السكانى :

الأولى : هى طريقة التعداد الكامل ، والتى تهتم بحصر كل شخص يقطن فى رقعة معينة من الأرض ، وتتبع هذه الطريقة فى المناطق التى تتوفر فيها شتى الإمكانيات المادية اللازمة لإجراء التعدادات ، فمثلا لا بد من توفر الخبرة الإحصائية ، والعدد الكافى من الموظفين الذين يقومون بعملية الإحصاء وكذلك توفر المواصلات فى المساحات الواسعة . وهذه الطريقة هى المعمول بها فى الجمهورية العربية المتحدة .

الثانية : أما الطريقة الثانية فهى بأخذ العينات Samples ، وتتبع هذه الطريقة إذا تعذرت الإمكانيات لإجراء تعداد كامل ، ففى السودان مثلا لا يتيسر القيام بالتعداد الكامل للسكان نظراً لحداثة هذه البلاد فى الإحصاء ، ولامتداد مساحتها ، ولعدم توفر المواصلات ، ولوجود عناصر جنسية مختلفة ، ولاختلاف اللغات وخصوصاً فى المناطق الجنوبية والشرقية بالذات ، التى تسكنها قبائل رعوية تتميز بالترحال ، قد لا تتدارکها عملية التعداد ، ولا شك أن طريقة العينة تسمح باختيار عدة مساحات فى كل مديرية من المديريات . ثم يجرى تعداد كامل فى هذه المناطق المختارة ، وبعد ذلك تعمم النتائج على بقيـــة المديريات وبذلك يمكن تقدير التعداد الكلى للسكان .

تنسيق الإحصاءات السكانية

فى الجمهورية العربية المتحدة

أدرك المسئولون فى الجمهورية العربية المتحدة ، حاجة البلاد إلى الإحصاءات السكانية فى أكثر مرافقها الإقتصادية ، والإجتماعية والحيوية حتى يمكن إرساء قواعد التنمية الإقتصادية والإجتماعية على أسس سليمة فى حدود الإمكانيات الفعلية والمتوقعة .

وقد كان لابد من أن يعمل المسئولون على ملافاة الثغرات وأوجه النقص التى كانت تشوب أجهزة الإحصاءات وعدم تكاملها والتناقض فى بياناتها ونتائجها بسبب عدم تنسيق جهود أجهزتها واختلاف الأساليب التى تتبعها ، والقصور الفنى فى توجيهها ، وعدم إرشادها إلى أفضل الأساليب التى تحقق النهوض بمستواها من حيث الدقة والكفاية . ولم يكن هناك بد من إعادة النظر فى نظام الجهاز الإحصائى الحكومى وتنسيق علاقته بالأجهزة الحكومية الأخرى ، ولذلك أنشئت هيئة فنية عليا للإشراف على النشاط الإحصائى فى الدولة ، وتوجيهه الوجهة الصالحة ، ووضع الأسس العامة للإحصاءات والتعدادات اللازمة لمختلف المرافق ، ورسم خططها وتوقيتها حسب الأولوية ، وإسناد تنفيذ كل منها إلى الجهاز الذى يصلح لذلك ، ثم الإشراف على هذا التنفيذ ومتابعة مراحله المختلفة أولا بأول . والحقت هذه الهيئة المركزية للإحصاء (بلجنة التخطيط القومى ، التابعة لرئاسة الجمهورية) ووضع تحت إشرافها مصلحة الإحصاء والتعداد ، على أن يتولى إدارة جهازها الفنى الإدارى وكيل وزارة لشئون الإحصاء ، تحت

---

(١) تقرير لجنة التخطيط القومى : اللجنة المركزية للاحصاء ١٩٥٧ — ١٩٥٨

(٢) القرار الجمهورى رقم ٨٦ الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٧

(٣) القرار الوزارى رقم ٣٨ الصادر فى ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨

مباشرة وزير الدولة لشئون التخطيط ، وذلك نظرا لخطورة المهمة التى يضطلع بها هذا الجهاز وأهمية الدور الذى يقوم به الإحصاء فى مختلف مراحل التخطيط الاقتصادى والإجتماعى ، وقد حرص المسئولون على أن يمثل الأقليم الشمالى بعضوين فى اللجنة المركزية حتى يتم تنسيق الإحصاءات السكانية بين الأقليمين ، وحتى يتسع نطاق مهمة اللجنة المركزية ، فيشمل البيانات والدراسات الأحصائية لسكان الجمهورية العربية المتحدة .

وقد حدد القرار الجمهورى إختصاصات اللجنة المركزية لتنسيق الاحصاءات السكانية على النحو الآتى :

(١) تقرير الاحصاءات والتعدادات الواجب إجراؤها لمعاونة لجنة التخطيط القومى فى رسم الخطط وتتبعها وتقويمها ، ولبيان التطورات الاجتماعية والاقتصادية وقياسها .

(٢) تحديد مواعيد وطرق إجراء هذه العمليات الإحصائية ومواعيد وكيفية نشر نتائجها بما يضمن سلامتها ودقتها وكفايتها ، وتعميم الإستفادة منها والاعتماد عليها .

(٣) تعيين الجهات أو الأجهزة الاحصائية التى تقوم بالعمليات الاحصائية المختلفة بما يحقق التنسيق الكامل بين هذه العمليات والأجهزة الإحصائية .

(٤) العمل على نشر الوعى الإحصائى فى البلاد والنهوض بمستوى الاحصاء

(٥) القيام بمهمة التوجيه والترشيد لجميع الأجهزة الاحصائية .

هذا وقد خطت الأجهزة الاحصائية والسكانية فى الجمهورية العربية خطوات إيجابية نحو تحقيق أهدافها ، وفى مقدمة ما قامت به من دراسات التعرف على الأجهزة الاحصائية والوقوف على تكوينها وأمكانياتها وأنواع البيانات الإحصائية التى تجمعها أو تنشرها وكيفية عرض هذه

البيانات وتنسيق العمل بين هذه الأجهزة لتوفير البيانات الاحصائية فى كافة القطاعات بصورة وافية وخالية من الثغرات والمتناقضات . كما عنيت بالتبويب الموضوعى للإحصاءات السكانية وتحديد الاحتياجات الاحصائية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية ، فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية ، والاحصاءات المهنية ، وإحصاءات القوى العاملة ، والإحصاءات الاجتماعية المتعلقة بحالة التعليم والصحة وشئون الأسرة والثقافة ووسائل التسلية ، والسياسة الاسكانية . إلى غير ذلك من الجهود التى يمكن أن تفيد الدراسات السكانية من الناحية النظرية والتطبيقية العملية .